



رسالة مفتوحة لإنهاء العزلة المفروضة على القائد عبدالله أوجلان والبحث عن حل سلمي للقضية الكردية إلى السيد فولودين فياتشيسلاف فيكتور وفيتش، رئيس مجلس الدوما بالجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي، وجميع أعضاء مجلس الدوما المحترمين أعزائي الأعضاء المحترمين:

لقد تأسست الجمهورية التركية على تراث وحضارات الشعوب والأثنيات العريقة المتجذرة في المنطقة، كالسريان – الأشوريون والأرمن واليونانيون والكرد، الذين شاركوا بفاعلية في تأسيس الجمهورية التركية. لكن بعد قيام الجمهورية التركية عام 1923، مارست الحكومات التركية المتعاقبة سياسات الصهر ضد القوميات الأخرى وأنكرت هوياتها، وارتكبت مجازر وإبادة جماعية بحق الشعوب الأخرى غير التركية، وخاصة الكرد، الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على الدفاع عن حقوقهم ومواجهة المظالم التي ارتكبتها الأنظمة الحاكمة التركية بحقهم. وقامت العديد من الحركات الشعبية بإطلاق نضال سلمي مشروع من أجل تحقيق الحقوق الكردية ورفع المظالم عن الشعب الكردي، وكان آخرها حزب العمال الكردستاني بزعامة القائد عبد الله أوجلان.

وقمعت الحكومات التركية المتعاقبة بوحشية الحراك السلمي باستخدام أحدث التقنيات العسكرية والأساليب الأمنية. وتم قصف وإحراق أكثر من 4000 قرية كردية، وتهجير سكانها، مما أدى إلى تغيير ديمغرافي في المنطقة. وتم إعلان المنطقة الكردية كمنطقة عسكرية وتحويلها إلى ساحة اختبار للأسلحة التركية الجديدة. وتم تداول العديد من المشاهد الهمجية في وسائل الإعلام، مثل قطع رؤوس المناضلين الكردي. ويشهد العالم اليوم آلاف الاعتقالات التعسفية بحق السياسيين والصحفيين والناشطين السلميين الكردي.

ولأكثر من نصف قرن، قاد القائد عبد الله أوجلان نضالاً مشروعاً للدفاع عن حقوق أكثر من 50 مليون كردي في المنطقة. وهذا النضال يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها والدفاع عن وجودها .

خلال النضال الذي دام عقوداً من الزمن، أعلن القائد عبد الله أوجلان وقف إطلاق النار من جانب واحد خلال الأعوام 1993، 1996، 1998، 1999، 2006، و2009. وكان الهدف من ذلك منع تصعيد

الصراع الكردي التركي وحل القضية الكردية بالوسائل السلمية. لكن هذه المبادرات لم تلقى آذاناً صاغية من قبل الحكومات التركية المتعاقبة، بل قاموا بتصعيد هجماتهم وارتكبوا جرائم ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في كردستان. لقد استخدمت الدولة التركية عضويتها في الناتو لتقويض القضية الكردية.

قبل اختطاف القائد أوجلان في نيروبي بكينيا في 15 شباط/فبراير 1999، كان قد أعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد وكان يزور أوروبا بدعوة من بعض المسؤولين في الحكومات والبرلمانات الأوروبية لإنهاء الصراع العسكري وبدء مرحلة جديدة من النضال السياسي والنضال من أجل حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية. ولكن مع الأسف، انتهكت الدول الأوروبية قوانينها ونكثت بوعودها، مما أجبره على مواجهة ظروف اختطاف غامضة وعملية قرصنة لم يسبق لها مثيل في التاريخ.

واصلت الدولة التركية ممارساتها التعسفية بحق القائد أوجلان، في انتهاك لكافة المواثيق والقوانين الدولية. وأنشأت محكمة صورية غير عادلة لمحاكمته ووضعت في سجن انفرادي بجزيرة إمرالي، المعروفة بمناخها القاسي ذو الرطوبة العالية والتي تفنقر إلى مقومات الحياة الأساسية. لقد انتهكت الدولة التركية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان جنيف، وقواعد نيلسون مانديلا. وتواصل ممارساتها اللاإنسانية بحق القائد أوجلان من خلال فرض سياسة العزلة المطلقة عليه منذ 25 آذار 2021، ومنع عائلته ومحاميه من اللقاء به، وحرمانه من أي اتصال بالعالم الخارجي. وفرضت الدولة التركية إجراءات تأديبية متسلسلة ومتواصلة بهدف حرمانه من حقه في الحرية المنصوص عليه في القوانين الدولية والأوروبية.

وبعد أكثر من 25 عاماً من السجن، نعتقد أن الوقت قد حان لكي تتوصل الدولة التركية إلى تفاهم وتفاوض مع زعيم حزب العمال الكردستاني. ولقد دام الصراع بين الجانبين لمدة أربعين عاماً، لم تتمكن خلالها الدولة التركية ولا حزب العمال الكردستاني من القضاء على بعضهما البعض. ولذلك أصبح الحل السلمي هو الحل الوحيد والأفضل الذي يحقق مصالح الطرفين والمنطقة والعالم.

ونعتقد أن مجلسكم الموقر يمكن أن يلعب دوراً مهماً في دعم المطالبات بإنهاء سياسة العزلة المفروضة على القائد أوجلان ونقله إلى الإقامة الجبرية لبدء الحوار لإنهاء الحرب وإحلال السلام.

كلنا أمل في أن يقوم مجلس الدوما الموقر بدوره الإيجابي وأن يتخذ قراراً تاريخياً يتناسب وماضيه، لتحقيق العدل والإنصاف في قضية القائد أوجلان الذي فضل الذهاب إلى موسكو إيماناً منه بأنكم قد عشتم تجربة اشتراكية دامت سبعة عقود ولاسيما أن مجلسكم الموقر كان قد اتخذ قراراً تاريخياً في ذلك الوقت حيث صوّت 298 عضو بمنح حق اللجوء السياسي للقائد أوجلان مقابل رفض عضو واحد فقط.

المبادرة السورية لحرية القائد عبد الله أوجلان

قامشلو 13 أيار 2024